



المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي و الاجتماعي

National Economic & Social Development Board

National Economic & Social Development Board

المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي و الاجتماعي

## ملخص تنفيذي

إصلاح الوظيفة العامة لقطاع

التعليم العام



WWW.NESDB.LY

جميع الحقوق محفوظة

للمجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي

## إصلاح الوظيفة العامة لقطاع التعليم العام

### ❖ نبذة عامة

عانى نظام الإدارة العامة في ليبيا وعبر عقود من العديد من التحديات والمشاكل نتيجة لاعتماد المجتمع على القطاع العام في التوظيف، ما أدى إلى تضخم أعداد العاملين في الخدمة المدنية. وقد صاحب ذلك تضاؤل في قوة المؤسسات وضعف الفعالية والكفاءة. لذا أصبح إطلاق مشروع إصلاح الوظيفة العامة ضرورة ملحة وليس مجرد خيار. ويطمح هذا المشروع إلى حصر وتوثيق وتحليل الوظيفة العامة بالدولة على جميع الأصعدة؛ من مؤسسات وأجهزة ومصالح وقطاعات، وإعداد تصور للهيكل التنظيمية والملاكات الوظيفية برؤية علمية حديثة، وإعادة تنسيب موظفي القطاع العام بشكل علمي مهني، والتخلص من الفائض في الملاكات الوظيفية وإعادة توجيهه بما يخدم الدولة. وعلى اعتبار أن قطاع التربية والتعليم يعاني منذ عشرين سنة مضت من تكديس وظيفي من الموظفين والمعلمين في عدة تخصصات هامشية لا تخدم القطاع، وهي تشكل عبئاً إدارياً ومالياً ثقيلاً على القطاع، حيث تصل هذه التخصصات لأكثر من 20% من إجمالي القوى العمومية للقطاع، والقطاع ليس بحاجة لها، مما سبب إرباكاً وتكدساً وازدحاماً بالمدارس، الأمر الذي عاق سير العملية التربوية. إن هذه الأعداد الزائدة تشكل أعباءً مالية باهظة على ميزانية القطاع، حيث تُدفع لهم مرتبات بدون مقابل، في الوقت الذي يحتاج فيه القطاع إلى مبالغ مالية لاستثمارها في إنشاء وصيانة المباني التعليمية، وتجهيزها لمواجهة اكتظاظ الفصول الدراسية بالطلاب، إذ وصلت كثافة الفصل في بعض المدارس إلى (70) تلميذاً.

### ❖ أهداف المشروع

- حصر منظم وتحليل لواقع الوظيفة العامة بقطاع التعليم العام.
- وضع مصفوفة إجراءات لإعادة ترتيب الوظيفة العامة بالقطاع وإعادة تنظيمها بشكل مدروس حسب التخصصات والمؤهلات.

### ❖ شركاء المشروع

- وزارة التربية والتعليم ، متمثلة في إدارة الاحتياط.
- وزارة الخدمة المدنية.
- وزارة العمل و التأهيل

## ❖ مخرجات المشروع

تم حصر ما يقارب عن 569639 موظف بمراقبات التعليم بالبلديات المختلفة والمؤسسات التعليمية التابعة لها وذلك حتى تاريخ 2023/02/17م.

- منهم 19645 على أبواب التقاعد.
- منهم 245063 معلمين بجداول
- منهم 171398 إداريين
- منهم 153178 احتياط عام
- منهم 26971 تخصصات مهنية وفنية

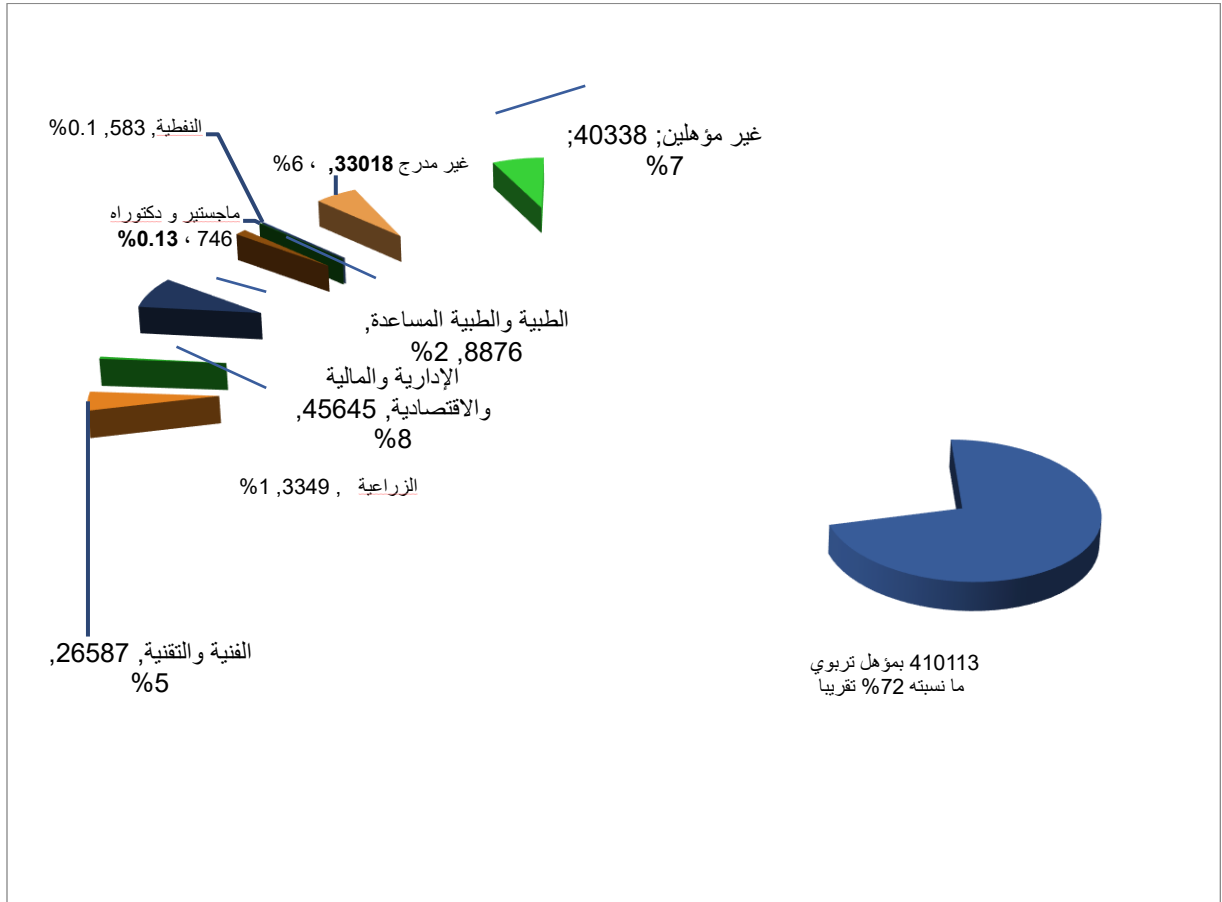
## ❖ مصفوفة إجراءات لتحقيق الأهداف التالية:

- الحد والتقليل من العاملين بالقطاع
  - صدور تعميم لجميع المراقبات والمؤسسات التابعة للوزارة بعدم التعاقد أو التعيين أو الانتقال إلى الوزارة
  - عدم تمديد فترة عمل المحالين للتقاعد وعددهم (19559) والمنتقلين من القطاع والمتقاعدين اختياريا
  - قرار ينظم إعادة المحالين للتقاعد للسنوات حسب حاجة القطاع للمعلمين من تلك التخصصات.
- ضمان سلامة التعيينات
  - تتبع وضبط المنسبين للتعليم من خارج المناطق المعينين بها.
- تدوير وتأهيل العاملين بما يتلائم ومؤهلاتهم
  - إعادة تنسيب عدد 27552 من العاملين بالقطاع من ذوي المؤهلات غير التربوية.
- تفعيل دور مكتب الإحالة تحت التصرف
  - إحالة 3976 من العاملين على وظيفة فرد حراسة إلى جهاز حرس المؤسسات التعليمية.
  - أحالة التخصصات الفنية والتقنية والمهنية من فائض الملاك (3030) إلى التعليم التقني.

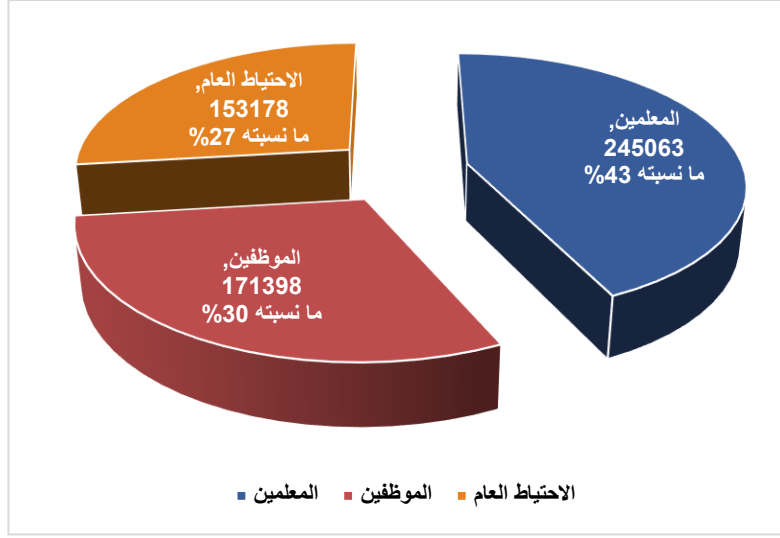
• إنشاء هيئة للتعليم الخاص لتفعيل دور القطاع الخاص في التعليم

- قرار لوزير التعليم لإنشاء هيئة التعليم الخاص تتبع وزارة التربية ولاتعليم ذات ذمة مالية مستقلة.
- قرار لوزير التعليم بإلزام المدارس الخاصة بسد احتياجاتها من المعلمين من معلمي الاحتياط بالوزارة مقابل تخفيض المدارس الخاصة للرسوم الدراسية للطلبة المنخرطين بها.
- عقد ورش عمل بالشراكة مع رجال الأعمال الليبيين حول التعليم الخاص وبناء شراكات للتوسع في الاستثمار بالتعليم الخاص وفق معايير اعتماد المؤسسات التعليمية.
- وضع دراسة حول احتياجات التعليم من المؤسسات التعليمية للسنوات العشر القادمة (الخارطة التعليمية الجغرافية)
- 

❖ أهم البيانات / الإحصاءات



شكل (1) يبين أعداد العاملين بالقطاع حسب مؤهلاتهم التربوية وغير التربوية



شكل (2) يبين توزيع القوى العاملة من العاملين بالقطاع حسب الوظائف الرئيسية (معلم / احتياط / إداري)

#### ❖ الخاتمة

- ليس الهدف من هذا العمل الإضرار بالعاملين بقدر ما هو تطوير وإصلاح الجهاز الإداري بما يساهم في زيادة الإنتاجية وتقليل حجم الإنفاق العام.

مصفوفة الإجراءات  
مشروع اصلاح الوظيفة العامة للتعليم العام

المؤشرات	الجهات المشاركة	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	زمن التنفيذ	الإجراءات	الوصف	الهدف
تقليص العجز في التخصصات المطلوبة بمعدل 20٪ سنويا.	وزارة الخدمة المدنية	وزارة التربية والتعليم	2023-2024	<ul style="list-style-type: none"> <li>• صدور تعميم لجميع المراقبات والمؤسسات التابعة للوزارة بعدم التعاقد أو التعيين أو الانتقال إلى الوزارة</li> <li>• عدم تمديد فترة عمل المحالين للتقاعد وعددهم (19559) والمنتقلين من القطاع والمتقاعدين اختياريا والمنتقلين إلى سابق عملهم بقطاع التعليم إلا للمعلمين في التخصصات التي يحتاجها القطاع بالمناطق التي تفتقر لتلك التخصصات .</li> <li>• قرار ينظم إعادة المحالين للتقاعد للسنوات حسب حاجة القطاع للمعلمين من تلك التخصصات للسنوات من 2021 / 2022 / 2023</li> </ul>	خفض نسبة العاملين في القطاع والبالغ عددهم ما يقارب 640 ألف عامل.	الحد والتقليل من العاملين بالقطاع

المؤشرات	الجهات المشاركة	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	زمن التنفيذ	الإجراءات	الوصف	الهدف
تقليل في عدد العاملة الغير منضبطة من 5% المستهدفة	وزارة الخدمة المدنية جهاز الرقابة الإدارية ديوان المحاسبة مركز مكافحة الفساد	وزارة التربية والتعليم	2023	<ul style="list-style-type: none"> <li>التأكد من سلامة التعيينات الوظيفية وملفاتهم</li> <li>التأكد من انتظام المعنيين بالمؤسسات التابعين لها والتزامهم بالوظائف المعينين عليها</li> </ul>	تتبع وضبط المنسبين للتعليم من خارج المناطق المتعنيين بها والتي تصل نسبتهم إلى ما يقرب 5 % من العاملين بالقطاع.	ضمان وسلامة التعليمات
تقليل نسبة العجز في بعض المواد والمقرارات التعليمية	إدارة التعليم الأساسي إدارة التعليم الثانوي مركز التفتيش	إدارة الاحتياط بوزارة التربية والتعليم و مركز تطوير وتدريب التعليم	2024 و 2023	<ul style="list-style-type: none"> <li>تصنيف تخصصاتهم وإعدادهم تريبويا من خلال دورات تدريبية متخصصة قصيرة</li> <li>إعادة تنسيبهم لتدريس المواد التي تتماشى وتخصصاتهم</li> <li>إعادة توزيعهم على اقرب المدارس .</li> </ul>	إعادة تنسيب عدد 27552 من العاملين بالقطاع من ذوي المؤهلات غير التربوي تصنيف تخصصاتهم	تدوير وتأهيل العاملين بما يتلائم و مؤهلاتهم



المؤشرات	الجهات المشاركة	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	زمن التنفيذ	الإجراءات	الوصف	الهدف
خفض الأعداد من هذه الوظائف والتخصصات بالقطاع إلى 0%	وزارة الخدمة المدنية وزارة العمل والتأهيل وزارة التعليم التقني وزارة الداخلية	وزارة التربية والتعليم	2024-2023	إعادة تنسيبهم بما يتماشى وتخصصاتهم إعادة تأهيلهم في تخصصات تقنية جديدة. التنسيق مع القطاعات الأخرى لتعويض الحجز لدى تلك القطاعات من هذه التخصصات	<ul style="list-style-type: none"> <li>3976 من العاملين على وظيفة فرد حراسة إلى جهاز حرس المؤسسات التعليمية</li> <li>التخصصات الفنية والتقنية والمهنية من فائض الملاك (3030) من التخصصات</li> </ul>	تفعيل دور مكتب الإحالة تحت التصريف
انخفاض في الرسوم الدراسية بالمدارس الخاصة/زيادة ملحوظة في عدد التلاميذ والطلبة الدارسين بالقطاع الخاص زيادة ملحوظة في عدد المدارس الخاص	إدارة الاحتياط العام بالوزارة مركز ضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية	وزارة التربية والتعليم	2028-2023	قرار من وزير التعليم إلزام المدارس الخاصة بسد احتياجاتها من المعلمين من إدارة الاحتياط بالوزارة في مقابل تخفيض المدارس الخاصة الرسوم الدراسية للطلبة المنخرطين بهذه المدارس وضع دراسة حول احتياجات التعليم من المؤسسات التعليمية للسنوات العشر القادمة (الخارطة التعليمية الجغرافية) عقد ورش عمل بالشراكة مع رجال الأعمال الليبيين حول التعليم الخاص وبناء شراكات للتوسع في الاستثمار بالتعليم الخاص وفق معايير اعتماد المؤسسات التعليمية.	<ul style="list-style-type: none"> <li>الاستفادة من فائض القطاع لسد العجز بالقطاع التعليم الخاص بتكليف جزء من معلمي الاحتياط للعمل بالمدارس الخاصة مقابل تخفيض رسوم الدراسة للطلاب.</li> <li>التوسع في فتح مدارس التعليم الخاص لكافة مراحل التعليم، رياض الأطفال أساسي، ثانوي وفق معايير معتمدة</li> </ul>	دور القطاع الخاص في التعليم انشاء هيئة التعليم الخاص لتفعيل

